

Distr.: General
19 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والسياسية والقانونية	٣
ثالثا -	الميزانية	٧
رابعا -	الظروف الاقتصادية	٩
ألف -	لمحة عامة	٩
باء -	السياحة	١٠
جيم -	الصناعة التحويلية والصناعة	١٢
دال -	التشييد	١٣
هاء -	الخدمات المالية	١٤
واو -	الزراعة ومصائد الأسماك	١٤



١٥	 النقل والاتصالات	زاي -
١٦	 المرافق العامة والمياه والصرف الصحي	حاء -
١٧	 الأحوال الاجتماعية	خامسا -
١٧	 عام	ألف -
١٨	 القوة العاملة	باء -
١٩	 التعليم	جيم -
٢٠	 الصحة العامة	دال -
٢١	 الجريمة ومنع الجريمة	هاء -
٢٢	 البيئة	سادسا -
٢٣	 المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء	سابعا -
٢٣	 منظومة الأمم المتحدة	ألف -
٢٣	 المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء	باء -
٢٣	 الشؤون العسكرية	ثامنا -
٢٤	 مركز الإقليم في المستقبل	تاسعا -
٢٤	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
٢٤	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
٢٥	 الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - معلومات أساسية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. ويقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي ميامي و ٦٠ ميلا إلى الشرق من بورتوريكو. ويبلغ مجموع مساحته البرية حوالي ٣٥٢ كيلومترا مربعا^(١). ويتكون الإقليم من ثلاثة جزر رئيسية (سانت كروا، وسانت جون، وسانت توماس) وجزيرة صغيرة (جزيرة ووتر). وتقع العاصمة، شارلوت أمالي، في جزيرة سانت توماس. وكانت هذه الجزر إقليما دافريا من عام ١٧٥٤ وحتى عام ١٩١٧، ثم ابتاعتها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٢٥ مليون دولار. ومُنح مواطنو هذه الجزر جنسية الولايات المتحدة في عام ١٩٢٧. ويضطلع مكتب شؤون الجزر بمسؤوليات وزير الداخلية في الإقليم.

٢ - وظل عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٨ قريبا من العدد المسجل في عام ٢٠٠٧. يقدر بنحو ٦١٢ ١٠٨ نسمة، بينهم ما يقارب ٢٥٠ ٤ نسمة يعيشون في سانت جون، فيما ينقسم العدد الباقي بالتساوي تقريبا بين سانت توماس وسانت كروا. ويتألف سكان الإقليم من ٧٨ في المائة من السود، و ١٣ في المائة من البيض، و ٩ في المائة من أجناس أخرى^(٢). ومن المقرر إجراء تعداد للسكان والمساكن في عام ٢٠١٠^(٣).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٣ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم منظم غير مدمج بالولايات المتحدة. وبموجب القانون التنظيمي لجزر فرجن (١٩٣٦) وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، يتمتع الإقليم بقدر من الحكم الذاتي فيما يتعلق بالشؤون المحلية، ويشمل ذلك هيئة تشريعية ومجلس شيوخ مكون من ١٥ عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر لفترة عامين. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم جرت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه مع نائبه على القائمة نفسها، بالاقتراع المباشر، لولاية مدتها أربع سنوات. وينتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط، بيد أن من

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر منشورة، من بينها منشورات حكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠٠٩. الصفحة ٢؛ النص الأصلي، متاحة على الموقع <http://www.vi.gov/gvi-news/governor-de-jongh-presents-the-executive-budget-for-fiscal-year-2009.html>

(٢) مكتب شؤون الجزر (www.pacificweb.org)؛ وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة، *The World Factbook*، تم تحديثه آخر مرة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٣) مجلة الكونغرس الفصلية، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

الممكن إعادة انتخابه بعد مرور ولاية كاملة على انتهائه ولايته. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويتمتع بسلطة إقرار التشريعات أو نقضها، وإصدار الأوامر التنفيذية. وعند انتخاب الحاكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فاز جون ديجونغ من الحزب الديمقراطي في جولة انتخابية حاسمة ضد مرشح الحزب المستقل بنسبة ٥٧ في المائة من الأصوات. وعلى الصعيد الوطني، ينتخب الإقليم مندوباً عنه إلى كونغرس الولايات المتحدة، ويتمتع بصلاحيات التصويت في لجان الكونغرس.

٤ - وأسفرت الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في الإقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن انتخاب ١٥ عضواً لمجلس الشيوخ، وهم ١٠ أعضاء من الحزب الديمقراطي وعضوين من حركة المواطنين المستقلين و ٣ أعضاء ممن لا ينتمون إلى أي حزب. وستجرى الانتخابات التشريعية المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وخاضت المرشحة الديمقراطية دونام. كريستينس غمار الانتخابات العامة بدون منافس لها وأعيد انتخابها لولاية سابعة مدتها سنتان بصفتها مندوبة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في كونغرس الولايات المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عُينت في ثلاث لجان فرعية، وهي اللجان المعنية بالصحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، والرقابة والتحقيقات^(٤).

٥ - ويضم النظام القضائي للإقليم محكمة محلية ومحكمة كبرى ومحكمة عليا. وبدأت المحكمة العليا عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بعد تأدية قضاها القسّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. والمحكمة العليا لجزر فيرجن هي محكمة الاستئناف لجزر فيرجن التي تستمع إلى الطعون التي تبت فيها المحكمة الكبرى لهذه الجزر. وإنشاء المحكمة العليا يلغي تدخّل القضاء الاتحادي في المسائل القضائية المحلية البحتة. ويمكن الحصول على معلومات إضافية عن النظام القضائي للإقليم بالاطلاع على ورقة العمل الصادرة عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/9).

٦ - ومنذ أن نقّحت الدولة القائمة بالإدارة القانون الأساسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور مكتوب محلياً يقرّه شعب الإقليم وينظّم الآليات الداخلية للحكم. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي، لم يكتب النجاح لأي من المحاولات الأربع التي شهدتها الإقليم منذ ذلك التاريخ.

(٤) انظر www.donnachristensen.house.gov.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقع الحاكم السابق تشارلز و. تيرنبول قانون المؤتمر الدستوري الخامس، الذي اعتبر بمثابة المحاولة الخامسة لوضع دستور محلي. وبعد سنوات من التأخير، انتُخب في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ثلاثون مندوباً ليشكّلوا المؤتمر الدستوري. وافتتح المؤتمر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي بداية الأمر، كانت أمام المندوبين المنتخبتين مهلة حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨ لصياغة دستور، ولكن الهيئة التشريعية السابعة والعشرين قامت بتعديل القانون الذي يقتضي ذلك، حيث مددت المهلة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، بناءً على طلب المندوبين. وعند اكتمال المشروع، يجب أن يحصل على موافقة أغلبية الثلثين من مندوبي المؤتمر^(٥). ثم يحال الدستور إلى الحاكم، الذي تفسح أمامه مهلة ٦٠ يوماً لإضافة تعليقاته قبل عرضه على كونغرس الولايات المتحدة، الذي تفسح أمامه هو الآخر مهلة ٦٠ يوماً لاستعراض الدستور، إضافة إلى أنه لديه السلطة لإضافة على نص الدستور أو الحذف منه بإجراء تعديلات عليه. وبعد إقرار الكونغرس هذه الوثيقة، يمكن إجراء استفتاء في جزر فرجن للتصديق عليها^(٦).

٨ - ويؤدي المؤتمر عمله في إطار ١٢ لجنة دائمة تغطي مسائل مختلفة، كالتشريع، والولاية القضائية، والمواطنة، والشؤون المالية، والتعليم^(٧). وقد أبدى المندوبون قلقهم، منذ افتتاح المؤتمر، بشأن الموارد المالية والتنظيمية المتاحة لهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أقرّ المندوبون اقتراح ميزانية جديدة بمبلغ ٣,٣ ملايين دولار لعرضه على الهيئة التشريعية الإقليمية^(٨). وفي الميزانية المنقحة التي قدمها الحاكم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، رُصد مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وإلى غاية ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تلقى المؤتمر ما مجموعه ٤١٨ ٢٩٠ دولاراً من التمويل المقدم من حكومة الإقليم للقيام بعمله. وأثار بعض المندوبين تساؤلات بشأن الحاجة إلى أن تقدم الدولة القائمة بالإدارة مزيداً من التمويل للمؤتمر الدستوري. وأثارت هذه المسألة أيضاً باسم رئيسة رابطة جزر فرجن للأمم المتحدة ملتزمة أُلقت كلمة في اجتماع اللجنة الخاصة الذي عقد في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨^(٩).

(٥) معلومات وفرتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٦) *The Virgin Island Daily News*، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (www.virginislandsdailynews.com).

(٧) المرجع نفسه، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٨) *St. Thomas Source*، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ *The Virgin Islands Daily News*، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٩) انظر النشرة الصحفية للأمم المتحدة بشأن البيان الذي أدلت به جوديت بورن: <http://www.un.org/News/Press/docs/2008/gacol3177.doc.htm>.

٩ - كما طُرحت أسئلة عن سياسة السجلات العامة للمؤتمر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، شرعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الدستوري في العمل بسياسة جديدة ستسنى بموجبها تقييد نطاق تعميم مشاريع وثائق المؤتمر التي من المقرر أن يقوم المندوبون بمناقشتها وتعديلها. وسبق أن أتيحت هذه الوثائق لجميع من حضروا اجتماعات المؤتمر. وفي هذا الصدد، أوضحت ماري مورهد، وهي أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر، أن بعض الناس ينشرون معلومات غير صحيحة عن مشروع الدستور اعتماداً على مشاريع غير مكتملة. ومن المقرر مبدئياً عقد جلسات استماع في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لإطلاع الجمهور على مضمون مشروع الدستور وإعطاء الفرصة للسكان للتوصية بإدخال تغييرات عليه^(١٠).

١٠ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المكرّسة لإنهاء الاستعمار، التي عقدت في إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠٠٨، تحدث تريغيتزا روتش، من جامعة جزر فرجن، عن دور الجامعة وتداعيات المؤتمر الدستوري وبرنامج التثقيف الجماهيري الذي تنفذه الجامعة بهدف إعلام الجمهور في هذا الشأن. وبرنامج التثقيف الجماهيري هذا برنامج يُنفذ بتكليف صدر بموجب قانون محلي دعماً للمؤتمر الدستوري^(١١).

١١ - وخلال الحلقة الدراسية السابقة التي نظمت في غرينادا في عام ٢٠٠٧، لاحظت الدكتورة لافيرن راغستِر، رئيسة جامعة جزر فرجن، أنه في حين يبدو مصطلح "الدستور المحلي" وكأنه تعبير عن عمل من أعمال تقرير المصير، فإن القانون الاتحادي الأمريكي يبيّن بوضوح أن وضع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة "كإقليم أو ملكية أخرى" تابعة للولايات المتحدة لا يتأثر بأي دستور محلي، وفقاً لما يشير إليه البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. وهذا ما أكدته أيضاً قانونا الولايات المتحدة العامان ٩٤-٥٨٤ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ و ٩٦-٥٩٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، حيث يشار بالتحديد إلى أنه ينبغي لمثل هذا الدستور "أن يعترف بسيادة الولايات المتحدة على جزر فرجن، وأن يتمشى معها". وقالت الدكتورة راغستِر إن صياغة دستور محلي لن تمنع قاطني الإقليم رغم ذلك من تقرير وضعه السياسي النهائي في يوم ما^(١٢).

(١٠) The Virgin Island Daily News، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(١١) يمكن الاطلاع على نص البيان الكامل في الموقع التالي:
http://www.un.org/Depts/dpi/decolonization/regional_seminars_statements_08/Tregenza%20Roach.pdf

(١٢) يمكن الاطلاع على نص البيان الكامل في الموقع التالي:
http://www.un.org/Depts/dpi/decolonization/docs/seminar_statements_07/DP3%20Ragster.pdf

١٢ - وفيما يتعلق بالوضع السياسي للإقليم، أُجري في عام ١٩٩٣ الاستفتاء الأول والوحيد بشأن مجموعة من الخيارات السياسية. لكن نسبة الناخبين الذين شاركوا في الاستفتاء بلغت ٢٧ في المائة فقط، وصوّت ٨٠,٣ في المائة من هؤلاء للإبقاء على الوضع القائم. واعتبرت النتيجة باطلة لأن نسبة الناخبين المشاركين كانت أقل من ٥٠ في المائة.

ثالثاً - الميزانية

١٣ - تبدأ السنة المالية للإقليم في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقدم الحاكم ميزانية منقحة للسنة المالية ٢٠٠٩ إلى الهيئة التشريعية الثامنة والعشرين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتعكس الميزانية الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي التي يتواصل تأثيرها السلبي على الإقليم. وحذر الحاكم الهيئة التشريعية الثامنة والعشرين القادمة أن السنة المالية القادمة ستكون من أكثر السنوات صعوبة في تاريخ الجزر^(٥).

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وافق أعضاء الهيئة التشريعية بالإجماع على الميزانية المنقحة البالغة ٨٣٩ مليون دولار، وهي تزيد عن ميزانية عام ٢٠٠٨ التي بلغت ٧٧٩ مليون دولار. وأبلغ مدير مكتب الإدارة والميزانية مجلس الشيوخ أن من المتوقع أن تكون إيرادات الصندوق العام أقل بمبلغ ٧٠,٢ مليون دولار مما كان متوقعا سابقا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونظرا للتعديلات في مساهمات صندوق الأموال المقابلة لضرائب الدخل، واستخدام صندوق تثبيت الميزانية أو صندوق الطوارئ، فقد أنخفض العجز إلى ٣٦,٨ مليون دولار، مما جرى تغطيته عن طريق تخفيضات الميزانية^(٥). ولقد أولت الميزانية المنقحة الأولوية لتمويل الزيادات في مرتبات الموظفين الحكوميين التي جرى التفاوض عليها ولتلبية متطلبات عقد جديد للتأمين الصحي جرت الموافقة عليه مؤخرا يغطي الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ومعاليهم. وتوفر الميزانية المنقحة أيضا التمويل لزيادة بنسبة ٣ في المائة في مساهمة أرباب العمل في نظام التقاعد للموظفين الحكوميين^(١٣)، الذي سجل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ عجزا قدره ٦٦ مليون دولار في التدفق النقدي التشغيلي^(١٤).

١٥ - وكما أُشير في التقارير السابقة، فقد أصبح قانونا في عام ٢٠٠٧ التشريع الذي ألغى القانون الاتحادي لعام ١٩٣٦، الذي كان يحد من سلطة حكومة الإقليم في إدارة نظامها الخاص للضرائب العقارية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، وافق مجلس الشيوخ في الإقليم على

(١٣) <http://www.governordejongh.com/news/archive/2009/02/020609-1.htm>

(١٤) Caribbean Net News، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، (www.caribbeannetnews.com).

قانون إصلاح الضرائب العقارية الذي أصبح قانونا نافذا بعد أن وقعه الحاكم^(١٥). ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد مضى الإقليم قدما في إكمال الخطوات اللازمة الأخرى، ولكنه لم ينجح بعد في إلغاء أمر المنع الذي أصدرته المحكمة في الأصل في عام ٢٠٠٣. ولكن الحكومة مضت قدما وبعثت بفواتير الضرائب على أساس المعدلات الجديدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، ولكنها أُدينَت من جانب قاضي المحكمة المحلية بتهمة انتهاك حرية المحكمة وأُمرت بإلغاء الفواتير الضريبية. وقدمت الحكومة استئنافا طعنا بالحكم أمام الدائرة الثالثة لمحكمة الاستئناف في الولايات المتحدة ولا تزال في انتظار الفصل فيه^(١٥). ووفقا لما أفاد به الحاكم، فإن الدعوى الراهنة قد منعت الإقليم من جباية الضرائب العقارية للعامين السابقين. وأنهى الإقليم السنة المالية لعام ٢٠٠٨ بعجز قدره ٧٠ مليون دولار بسبب عدم قدرته على جباية الضرائب العقارية وقد يواجه عجزا قد يصل إلى ١٤٦ مليون دولار في الميزانية التشغيلية إن لم تتم تسوية المسألة خلال السنة المالية الراهنة.

١٦ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وافقت حكومة الإقليم على قانون لتنفيذ برنامج نظام تمويل الزيادات في الضرائب في الإقليم، وهو عبارة عن آلية تنمية اقتصادية تسمح للحكومة بإصدار سندات على أساس الزيادات المسقطة في الضرائب العقارية وفي إجمالي الضرائب المحصلة عن المشاريع التجارية أو السكنية المقامة على أراضي مملوكة للحكومة^(١٦). ويؤمل أن يصبح هذا البرنامج أداة قوية للتنمية الاقتصادية لتسخير الإيرادات المستقبلية لسداد تكلفة الهياكل الأساسية القائمة وجذب المشاريع العمرانية إلى الإقليم^(١٧).

١٧ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلنت الدولة القائمة بالإدارة عن رد ضرائب بقيمة ٤١,٥ مليون دولار إلى الإقليم، كجزء من قانونها الاتحادي للحوافز الاقتصادية^(١٨). وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الحاكم في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أن اقتصاد الإقليم سيفيد من نحو ٢٤٤,٢ مليون دولار في إطار التمويل الاتحادي لحفز الاقتصاد، (انظر الفرع رابعا، أدناه).

(١٥) انظر <http://www.governordejongh.com/news/archive/2007/06/062907-3.htm>; Caribbean Net News

٨ شباط/فبراير و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٦) Caribbean Net News، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(١٧) Virgin Islands Daily، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(١٨) States News Services، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، (<http://www.statenewsservice.com/home.html>).

١٨ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فقد تحقق إنحياز كبير في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عندما أعادت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية بالولايات المتحدة ملكية ٣٤ فدانا من الأراضي الواقعة في سانت توماس إلى حكومة الإقليم. وكانت حكومة الإقليم قد باعت الأرض في الأصل إلى الوزارة في عام ١٩٩٥ مقابل دولار واحد شريطة أن تنشئ الوزارة مشروعا للسكن الميسور تمس الحاجة إليه عقب إعصار مارلين الذي دمر الإقليم في أوائل ذلك العام. بيد أن عدم تشييد المنازل الجديدة صار من المسائل التي يتكرر الخلاف بشأنها بين الوزارة وحكومة جزر فيرجن وعلى سبيل الاحتفاء بذكرى نقل الملكية أعاد المدير التنفيذي لهيئة الإسكان إلى الوزارة الدولار الذي قبض مقابل نقل الملكية^(١٩). وبالإضافة إلى ذلك، منحت الوزارة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الإقليم مبلغ ٥٧٠ ٦٦٢ دولاراً في شكل منح للمساعدة على التخفيف من مشكلة المشردين، وكانت هذه هي المرة الأولى في السنوات القليلة الماضية التي يضمن فيها الإقليم توفر كامل التمويل في إطار برنامج المنح الذي تضطلع به الوزارة لتوفير خدمات الرعاية المتواصلة^(٢٠).

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

١٩ - قال الحاكم خلال مؤتمر صحفي عقد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، إنه على الرغم من عدم اكتمال الصيغة النهائية لتفاصيل التمويل الاتحادي لحفز الاقتصاد، فمن المتوقع أن يتلقى الإقليم نحو ٢٤٤,٢ مليون دولار من ذلك التمويل. ومن أجل ضمان المساءلة التامة عن الأموال الاتحادية القادمة، فقد أعلن الحاكم عن خطط لإنشاء مكتب جديد للفرص الاقتصادية كجزء من هيئة المالية العامة في جزر فيرجن^(٢١).

٢٠ - وسيصبح أكبر مبلغ خصص من أموال الحفز الاقتصادي، وقدره ٦٧ مليون دولار، جزءاً من صندوق التثبيت المالي للإقليم. ووفقاً للصيغة الحالية، يجب إنفاق ما نسبته ٨١ في المائة من هذه الأموال على المبادرات التعليمية. أما ثاني أكبر حصة من الأموال، ومجموعها ٥٠ مليون دولار، فستستخدم لتغطية الإعفاءات الضريبية لسكان الإقليم. وتشمل مجالات التمويل الكبيرة الأخرى لحفز الاقتصاد تخصيص أكثر من ٣٣ مليون دولار لمشاريع الطاقة

(١٩) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ انظر أيضاً www.virginislandsdailynews، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٢٠) The Virgin Islands Daily News، ٢٠ شباط/يناير ٢٠٠٩.

والمياه و ٢٢,٨ مليون دولار لبرامج التعليم وما يقارب ٢٠ مليون دولار لهياكل النقل الأساسية.

٢١ - وتخطط حكومة الإقليم لوضع قانون محلي لحفز الاقتصاد من أجل تمويل مشاريع الهياكل الأساسية الهامة التي تحتاج إلى تمويل لإكمالها والتي لا تغطيها مجموعة الحوافز الاقتصادية. وتمثلت استراتيجية الحكومة لتحقيق استقرار الاقتصاد المحلي في السعي إلى حصول هيئة المالية العامة في جزر فيرجن على سلطة تشريعية لإصدار سندات تصل قيمتها إلى ٤٠٠ مليون دولار بضمان من إجمالي إيرادات الضرائب المتحصلة من أجل توفير التمويل للمشاريع العامة ذات الأهمية الحيوية بما يقارب ٣٤١ مليون دولار. فعلى سبيل المثال، عانى قطاع التشييد من قلة الأنشطة العمرانية من جانب القطاع الخاص، وتقدر حكومة الإقليم أن اقتراحها سيوجد ٢٦٥ من وظائف الدوام الكامل وسيزيد من الأجور في الإقليم بما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار، مما سيؤدي إلى زيادة العائدات الضريبية الحكومية بما يعادل ٦٠ مليون دولار خلال فترة ست سنوات^(٥).

٢٢ - ولا يزال برنامج الحوافز الضريبية الذي تضطلع به لجنة التنمية الاقتصادية يشكل أحد العناصر الرئيسية في سياسة الإقليم الاقتصادية. وهذه اللجنة مسؤولة عن تعزيز تنمية اقتصاد الإقليم وتنويعه، ولدى اللجنة سلطة منح تخفيضات ضريبية من قبيل الإعفاء الكامل من الضرائب العقارية والإعفاء حتى نسبة ٩٠ في المائة من ضرائب الدخل المحلية (انظر كذلك الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أدناه).

باء - السياحة

٢٣ - يشكل قطاع السياحة أهم الصناعات في الجزر، وهو يمثل نحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً للخطاب الذي ألقاه الحاكم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عن حالة الإقليم، فقد انخفضت أعداد السياح عموماً بصورة كبيرة في نهاية عام ٢٠٠٨. وانخفض عدد نزلاء الفنادق بنسبة الثلث، كما انخفضت أسعار الفنادق بنسبة ٢٥ في المائة وتقلص إنفاق ركاب السفن السياحية^(٢١).

٢٤ - ومع ذلك فمن المتوقع أن يستعيد قطاع السياحة عافيته في السنة المالية ٢٠٠٩ استناداً إلى التسويق التعاوني القوي وإلى حملة الترويج التي تضطلع بها إدارة السياحة ورابطات الفنادق والسياحة من أجل جلب المزيد من زوار المبيت إلى الإقليم. وتواصل إدارة

(٢١) الخطاب عن حالة الإقليم، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
(http://www.governordejongh.com/features/2009/address/SOTT_text.pdf).

السياحة تعزيز جهودها في مجال التسويق في أوروبا للاستفادة من انخفاض سعر صرف دولار الولايات المتحدة. وفي إطار هذه الجهود، بدأت إدارة السياحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تشغيل موقع شبكي جديد بلغت تكلفته ٢٥٠.٠٠٠ دولار^(٢٢). ومن المتوقع أيضا أن تزداد من جديد أعداد ركاب السفن السياحية القادمين إلى جزيرة سانت كروا حيث من المقرر رسو ٥٠ من سفن الركاب السياحية في عام ٢٠٠٩ تحمل على متنها ١٢١ ٧٠٠ راكب و ٤٤.٠٠٠ من أفراد الأطقم^(٢٣).

٢٥ - ولقد زاد عدد زوار الإقليم خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٠٨ المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بنسبة ٣,٣ في المائة فبلغ ٢ ١٤٧ ٤٤٤ زائرا مقارنة بعددهم الذي بلغ ٢ ٠٧٩ ٢٥٠ زائرا في نفس الفترة من السنة المالية ٢٠٠٧. وشهدت أعداد الزوار القادمين جوا نموا قويا بلغت نسبته ٦,٦ في المائة، في حين شهدت أعداد القادمين عن طريق السفن السياحية نموا أقل بلغت نسبته ٣,٣ في المائة. وبلغ عدد الزوار القادمين جوا لنفس الفترة ١٦٨ ٥٦١ زائرا مقارنة بعددهم للسنة المالية ٢٠٠٧ الذي بلغ ٥٣٤ ٥٢٦ زائرا، وبلغ عدد الزوار من ركاب السفن السياحية ٢٧٦ ٥٨٦ زائرا مقارنة بعددهم في العام السابق والذي بلغ ٧١٦ ٥٥٢ زائرا.

٢٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعلنت حكومة الإقليم عن إنشاء فريق لمعالجة مسألة انخفاض عدد الرحلات الجوية إلى الجزر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، بدأت هيئة الموانئ في الجزر تنفيذ مشروع لتنمية الخدمات الجوية لمطار هنري إي. رولسن الكائن في سانت كروا بهدف تحسين توفير الخدمات الجوية بين الجزر والولايات المتحدة وجعلها ميسورة التكاليف^(٢٤). وبدأت أيضا محادثات مع شركات نقل إقليمية صغيرة لتوسيع نطاق خدماتها إلى الإقليم^(٢٥). ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأت شركة دلتا للطيران تسير رحلات الوصول في نفس اليوم من كوبنهاغن إلى سانت توماس عن طريق أتلانتا، جورجيا. بمعدل أربعة أيام في الأسبوع^(٢٦).

٢٧ - بالإضافة إلى ذلك، فقد أعلنت شركة يو اس أيروييز عن استئناف صناعة الرحلات الجوية دون توقف إلى جزيرة سانت توماس من وجهتين من أهم الأسواق في البر الرئيسي

(٢٢) Virgin Islands Daily News، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٢٣) الميزانية التنفيذية لعام ٢٠٠٩، <http://www.governordejongh.com/features/2008/budget/index.html>.

(٢٤) Caribbean Net News، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢٥) The Associated Press، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٢٦) Caribbean Net News، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

للولايات المتحدة وهما فيلادلفيا، بنسلفانيا وشارلوت، نورث كارولينا، مما يشكل زيادة بنسبة ٣ في المائة عموماً في الرحلات الجوية القاصدة سانت توماس في فصل الشتاء مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧.

٢٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، استضافت إدارة السياحة وهيئة التنمية الاقتصادية مؤتمر "تمهيد الطريق" في سانت كروا بهدف إعداد المجتمع المحلي لعودة صناعة رحلات السفن السياحية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، رعت الوكالتان دورة تدريبية مجانية بشأن خدمة العملاء نُظمت لإعداد قادة الأعمال التجارية المحليين والعاملين لديهم من المتعاملين بشكل مباشر مع العملاء لاستقبال ركاب السفن السياحية القادمين^(٢٧).

جيم - الصناعة التحويلية والصناعة

٢٩ - يساهم قطاع الصناعة التحويلية في نحو ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل خمسة في المائة من مجموع الوظائف في الإقليم. وما تزال شركة هوفينسا ذات المسؤولية المحدودة تهيمن على هذا القطاع، وهي إحدى أحدث مصافي النفط وأكبرها في العالم. وتقع في سانت كروا وتنتج يومياً نحو ٤٩٥ ٠٠٠ برميل من المنتجات النفطية المكررة^(٢٨).

٣٠ - وما تزال صناعة الروم ثاني أكبر المؤدين في قطاع الصناعات التحويلية في الإقليم. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، وُقِعَ اتفاق مدته ٣٠ عاماً ليصبح قانوناً، بين الحكومة وشركة دياجيو المحدودة العامة المنتجة للجمعة والنبيد والمشروبات الروحية لبناء معمل جديد لتقطير الروم في سانت كروا. ومن المتوقع أن يعود الاتفاق على الإقليم طوال فترة الـ ٣٠ سنة بنحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً من الإيرادات الناجمة عن فرض ضرائب جديدة. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الروم في عام ٢٠١٢، إذ سيبلغ إنتاج مصنع التقطير سنوياً في المتوسط ٢٠ مليون غالون ذات قوة نسبية^(٢٩). ويجري حالياً إقرار خطط بناء المصنع^(٣٠).

٣١ - وثمة صيغة للاسترداد الضريبي ستها الكونغرس في عام ١٩٩٩، تمنح الأفضلية لتصدير الروم إلى الولايات المتحدة لفترات تصل مدة كل منها إلى عامين، وانتهى العمل بها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقرّ مجلس

(٢٧) المرجع نفسه، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٢٨) www.hovensa.com.

(٢٩) <http://sts.onepaper.com/>، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

النواب في الولايات المتحدة تمديدا لصيغة الاسترداد الضريبي على تصدير الروم بأثر رجعي ينتهي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨^(٣٠).

٣٢ - وفقدت صناعة المجوهرات في السنوات الأخيرة أهميتها في الإقليم، غير أن وزارتي التجارة والداخلية في الولايات المتحدة أصدرتا في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أمرا يقضي بتعديل لوائحهما التي تنظم المنافع المتأتية عن استرداد رسوم المجوهرات المفروضة على المنتجين في الإقليم^(٣١).

دال - التشييد

٣٣ - ظلت نسبة الوظائف في قطاع التشييد ضعيفة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض وكانت قد انخفضت بنسبة ٦,١ في المائة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبلغ متوسط عدد الوظائف في هذا القطاع ٣ ٤١٩ وظيفة للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٨ بالمقارنة مع ٣ ٦٤٣ وظيفة للفترة ذاتها من السنة المالية ٢٠٠٧. وانخفض نشاط التشييد جزئيا بسبب تقلص أنشطة العمران والإسكان والموانئ المتصلة بالسياحة، وتطوير الممتلكات التجارية والسكنية. ويُعزى الانخفاض في الأعمال الإنشائية السكنية إلى تشديد شروط الإقراض والآثار الثانوية لانهيار سوق القروض العقارية بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة.

٣٤ - ومن المتوقع زيادة نشاط التشييد في عام ٢٠٠٩ من جراء أنشطة التشييد التي يقوم بها القطاع الخاص في التطوير الفندقي وإنشاء الطرق وتوسيع الموانئ، وقيام القطاعين العام والخاص بتطوير ميدان الإسكان والحيز المخصص للمكاتب التجارية وتجارة التجزئة^(٣٢). وإضافة إلى ذلك، من المتوقع الشروع في بناء مرفق تقطير الروم المذكور آنفا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

٣٥ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعلنت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة عن منحة إنعاش قيمتها ٨٠٨ ٤١٥ ٩ دولارات لصالح صندوق رأس مال الإسكان العام التابع لهيئة الإسكان في جزر فرجن. وسوف تُستخدم تلك الأموال في تجهيز الشقق التي

(٣٠) Caribbean Business، ٩ تشرين الأول/أكتوبر، (www.caribbeanbusinesspr.com).

(٣١) Federal Register, Vol 73, No. 119، (١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

(٣٢) United States Virgin Islands Bureau of Economic Research Economic Review، (تموز/يوليه ٢٠٠٨) (<http://www.usviber.org/otherdocuments.htm>).

طال شغورها لتصبح مهياً، للسكن وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية في إحياء الإسكان العام في الإقليم^(٣٣).

هاء - الخدمات المالية

٣٦ - لا يزال قطاع الخدمات المالية، الذي يمثل حصة نسبتها ٦ في المائة من مجموع العمالة، يسجل انخفاضاً في الوظائف، يعزى جزئياً إلى انخفاض عدد الشركات المشاركة في برنامج الحوافز الذي تضطلع به لجنة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب قانون إيجاد فرص العمل الأمريكي لعام ٢٠٠٤. وبلغ متوسط عدد الوظائف في هذا القطاع ٢ ٤٧٠ وظيفة لفترة الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٨، مما شكّل انخفاضاً في الوظائف التي بلغ متوسط عددها ٢ ٤٩٣ وظيفة للفترة ذاتها من السنة المالية ٢٠٠٧. وقد تغيّرت بموجب ذلك القانون شرط الإقامة بالنسبة لبرنامج الحوافز الذي تضطلع به لجنة التنمية الاقتصادية، الذي ينص على وجوب أن يتواجد السكان الحقيقيون في الإقليم لما لا يقل عن ١٨٣ يوماً خلال فترة ثلاث سنوات. وأكد الحكم النهائي أيضاً أنه ينبغي دفع ضرائب على الدخل المتصل بمصادر في الولايات المتحدة إلى دائرة ضريبة الدخل في الولايات المتحدة. وقد أدت شروط الإقامة ومصدر الدخل في الظاهر إلى قيام عدد من الشركات بمغادرة الإقليم. فقد كان هناك قبل صدور الحكم نحو ١٢١ شركة مستفيدة بينما لا يوجد حالياً سوى ٩٨ شركة^(٣٤).

٣٧ - وقدمت شبكة ستانفورد فاينانشل غروب، وهي شبكة عالمية لتقديم الخدمات المالية، طلباً لتصبح أحد المستفيدين من برنامج الحوافز الضريبية للإقليم. وشرعت الشركة في مشروع تشييد مبانيها في شباط/فبراير ٢٠٠٨ على موقع مساحته ٣٧ فدانا في سانت كروا، فبنت مجمعا كان مقرراً أن يضم المهام الإدارية للشركة على النطاق العالمي^(٣٥). وفي منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٩، اهتمت لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الشبكة بارتكاب عملية "احتيال كبرى متواصلة".

واو - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٨ - على مدى التاريخ، كان قصب السكر، والقطن على نطاق أقل، مصدري الدخل الرئيسيين في اقتصاد الإقليم. وفي الوقت الراهن، يساهم القطاع الزراعي، ولا سيما زراعة

(٣٣) The Virgin Island Daily News، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٣٤) United States Virgin Islands Bureau of Economic Research, Economic review (تموز/يوليه ٢٠٠٨).

(٣٥) Caribbean Net News، ٩ كانون الثاني/يناير و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

الفواكه والخضراوات وتربية المواشي، بنحو واحد في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ويضم واحد في المائة من القوى العاملة، وتستورد معظم المواد الغذائية^(٣٦). ومع ذلك، تُبذل جهود شعبية متجددة لتحسين الأمن الغذائي للإقليم. وتلقّى رئيس تعاونية مزارعي جزر فرجن مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من وزارة الزراعة في الولايات المتحدة من خلال اتفاق قروض أبرم مع هيئة التنمية الاقتصادية لجزر فرجن، لاستئجار مساحة ٦٠ فداناً من الأراضي المجاورة لمنطقة بيستون هيل بعقد طويل الأجل بغية زيادة الإنتاج وتوزيع منتجات المزارع^(٣٧).

٣٩ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أُعلن أن للإقليم الحق في تلقي الأموال المستلمة على شكل منح والتي لم تقدّم في السابق سوى إلى ٥٠ ولاية من الولايات المتحدة وإلى بورتوريكو. ويخوّل قانون التنافس لعام ٢٠٠٤ المتعلق بأنواع خاصة من المحاصيل دائرة التسويق الزراعي في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة بتقديم المساعدة على المستوى الوطني بغية تعزيز زراعة أنواع خاصة من المحاصيل. وتُعتبر الأنواع الخاصة من السلع الأساسية في مجال النحالة من قبيل العسل وشمع العسل ولَفَح النحل إنتاجاً ممتازاً وذا إمكانية تسويقية في جزر فرجن^(٣٧).

٤٠ - وفيما يتسم قطاع صيد الأسماك التجاري في الإقليم بالصغر، فإن ثمة قلقاً متزايداً بشأن النظم الإيكولوجية البحرية والثروة السمكية. ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلنت إدارة التخطيط والموارد الطبيعية بأنها ستنفذ حظراً على صيادي الأسماك الذين يستخدمون الشباك الخيشومية والشباك الثلاثية، إذ تعتبر هذه الشباك أحد أسباب الصيد المفرط. ووفقاً للمتخصصين والعلماء في مجال البيولوجيا البحرية، فإن هذه الشباك من الفعالية بحيث تلتقط قطعان كاملة من الأسماك في طور التكاثر، مما يؤدي بالتالي إلى القضاء على أنواع من الأسماك. ووفقاً لمفوض إدارة التخطيط والموارد الطبيعية، فإن القرار القاضي بحظر استخدام هذه الشباك سوف يساعد الإقليم على الوفاء بولايته التي وضعتها الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي لوقف الصيد المفرط بحلول عام ٢٠١٠^(٣٨).

زاي - النقل والاتصالات

٤١ - توجد في الإقليم خمسة مرافق لرسو السفن يمكن أن تستوعب سفناً سياحية وبعض السفن التابعة لسلح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سان كروا، وهي ساوث

(٣٦) وكالة المخابرات المركزية، 2008، *World Factbook*.

(٣٧) *Caribbean Net News*، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٣٨) *The Virgin Island Daily News*، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨.

شور وغالوز باي وفريدريكستيد. بينما يوجد المرسيان الباقيان في سان توماس، وهما يشكّلان المرافق التي تشغلها في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر. وتتولى هيئة الموانئ تشغيل مطارين دوليين هما مطار سيريل إي كينغ في سان توماس ومطار هنري إي رولسن في سانت كروا. وأكد الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٩، أن هيئة الموانئ تلقت مبلغ ١٠ ملايين دولار بشكل تمويل تقديري من وزارة النقل في الولايات المتحدة لصالح مطاري الإقليم بعد انقطاع دام خمس سنوات^(٣٩).

٤٢ - وأعلن الحاكم ديجونغ، في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٨، أن من أولويات خطة الإقليم الاستثمارية المتعددة السنوات معالجة المسائل المتعلقة بحركة المرور والمواصلات، التي تشمل الطرق وأماكن وقوف السيارات والمواصلات داخل الجزر^(٤٠). وتحقيقاً لذلك الغرض، أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن تخصيص مبلغ ٢٥,٥ مليون دولار لتنفيذ خطة محلية للهيكل الأساسية والتحسينات ترمي إلى مباشرة المشاريع الضرورية على وجه السرعة^(٤١).

حاء - المرافق العامة والمياه والصرف الصحي

٤٣ - تُؤلّد الكهرباء حرارياً باستخدام الوقود المستورد. وتقدم هيئة المياه والطاقة في جزر فرجن الخدمات إلى زهاء ٤٧ ٠٠٠ مشترك. وأسعار الكهرباء في الإقليم من أعلى الأسعار في الولايات المتحدة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أدرجت لجنة الاعتمادات في مجلس نواب الولايات المتحدة مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل دراسة هندسية شاملة للسبل العملية الرامية إلى وصل الشبكات الكهربائية بين الجزر الثلاث كلها وخفض قيمة فواتير المنافع التي يدفعها المستهلكون في الإقليم^(٤٢). علاوة على ذلك، ووفقاً لرئيس هيئة المياه والطاقة، فإنه يُنظر أيضاً في إمكانية بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من شبكة أكبر في بورتوريكو^(٤٣). وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تلقت حكومة الإقليم منحة اتحادية بقيمة ٥٠ ٠٠٠ دولار

(٣٩) الخطاب عن حالة الإقليم، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨:

www.governordejongh.com/features/2008/address/remarks.html؛ صحيفة Virgin Islands Daily News،

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٤٠) Caribbean Net News، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٤١) المرجع نفسه، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٤٢) Associated Press، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

لدراسة الخيارات التي يمكن أن تسمح للإقليم بالحد من اعتماده على النفط المستورد وذلك بتنويع خيارات الطاقة فيه^(٤٣).

٤٤ - ونظراً لمحدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المتزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وشبكة المجاري. وتضطلع هيئة المياه والكهرباء بتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار لأغراض الاستخدام المتزلي. وتنتج محطة التحلية في سانت توماس ٤,٤٥ ملايين غالون يومياً. وتوفر الآبار، ولا سيما في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظراً لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد نحو ٥٠ غالوناً، أي نحو ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٤٥ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، وافقت حكومة الإقليم، في إطار تسوية مع وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، على بدء وتمويل وتنفيذ حملة لتعزيز وعي الجمهور بالممارسات المتعلقة بإدارة النفايات المتزلية وتصريفها بطريقة مناسبة^(٤٤).

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - عام

٤٦ - في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وخلال اجتماع للجنة الفرعية للموارد الطبيعية المعنية بشؤون الجزر التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، جرى توضيح أن الإقليم استبعد من الدراسة الاستقصائية للمجتمعات الأمريكية، وذلك بسبب حجمه الصغير نسبياً. ويخلق ذلك أوجه تفاوت كبيرة في البيانات. وبالتالي، فلا يمكن مقارنة الإقليم بالولايات الأخرى، علماً بأن هذه المقارنات تتسم بأهمية بالغة لفهم مدى فقر الأطفال في الجزر، والتحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية في الجزر^(٤٥).

٤٧ - كما أن استبعاد جزر فرجن من مصادر البيانات الموجودة في الولايات المتحدة يؤدي أيضاً إلى النظر في مسألة الإقليم بصورة مختلفة من حيث التشريع ذي الأهمية البالغة بالنسبة لرفاه الأطفال والأسر، مثل قانون عدم التخلي عن أي طفل لعام ٢٠٠١. كما أن المنظمات والمؤسسات التي تتخذ الولايات المتحدة مقراً لها تستخدم الدراسة الاستقصائية

(٤٣) The US Fed News، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

(٤٤) وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨:

<http://yosemite.epa.gov/OPA/ADMPRESS.NSF/d0cf6618525a9efb85257359003fb69d/36d463dfd89782e2>

.85257443007472ed! OpenDocument

(٤٥) CQ Congressional Testimony، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

للمجتمعات الأمريكية لتحديد الحاجة للحصول على التمويل. وإن مبادرة صحية تقوم بها مؤسسة رئيسية أهملت الإقليم بسبب عدم توفر البيانات اللازمة في الدراسة الاستقصائية التي هي الأساس للنظر في تقديم المنح.

٤٨ - وفيما يتصل بازدياد نسبة الجرائم في أيار/مايو ٢٠٠٨، طلب عضو في مجلس شيوخ الإقليم، باسيل ج. أوتلي الابن، عقد قمة طارئة بشأن الفقر والجريمة لاستكشاف الصلة بينهما، مع ملاحظة أن التكاليف الأكثر دواما للفقر يتحملها الأطفال. وأشار إلى أن معدل الفقر بالإقليم ٢٧,٤ في المائة، مقارنة بنسبة ١٢,٧ في المائة في البر الرئيسي للولايات المتحدة، وأن معدل الأطفال الذين يعيشون في فقر ارتفع إلى ٣٥ في المائة. وعلى حد قول السيد أوتلي، فإن الخطوة الأولى نحو معالجة قضايا الفقر والجريمة والاقتصاد تتمثل في إعداد مجموعة من المعارف الإحصائية التي من شأنها أن توفر دليلا للمربين والمشرعين وغيرهم يساعدهم في وضع سياسة عامة فعالة ومستجيبة للمتطلبات^(٤٦).

باء - القوة العاملة

٤٩ - يتعين على أرباب العمل في الإقليم اتباع قوانين العمل الاتحادية والخاصة بالإقليم، مثل تلك التي تنظم الحد الأدنى للأجور، والصحة المهنية، ومعايير السلامة ودفع ضرائب الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. وقد بلغ الحد الأدنى للأجر في الساعة ٦,٥٥ دولارات في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبقي معدل البطالة مستقرا تقريبا عند ٥,٩ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٨ مقابل ٦ في المائة في عام ٢٠٠٧^(٤٧). ومقارنة بالفترة السابقة، أضيفت في منتصف عام ٢٠٠٨، ١٤٠ وظيفة إلى الاقتصاد، معظمها في القطاع الخاص الذي يوفر نحو ٧٠ في المائة من فرص العمالة في الإقليم^(٤٨).

٥٠ - ولكن، وفقا للخطاب عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٩، فقد أخذت حالات التسريح في القطاع الخاص تزداد، وبدأت الأعمال التجارية في الإغلاق، كما بدأ معدل البطالة يرتفع. لذا، قال الحاكم إن التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل بقيتا من مجالات العمل ذات الأولوية للعام المقبل.

(٤٦) St. Thomas Source، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

(٤٧) United States Virgin Islands Bureau of Economic Research، united States Virgin Islands Economic Review and Industry Outlook، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، (http://www.usviber.org/pdfs/EconReviewApr2008.pdf).

(٤٨) الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠٠٩، متاحة على الموقع http://www.vi.gov/gvi-news/governor-de-jongh-presents-the-executive-budget-for-fiscal-year-2009.html.

٥١ - وشملت مجموعة الحوافز التي مُنحت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تقديم ٢٥٠ دولارا مكافأة للمتقاعدين الذين يتلقون مدفوعات الضمان الاجتماعي من الولايات المتحدة، وللمحاربين القدماء الذين يتلقون استحقاقاتهم، إضافة إلى توسيع نطاق التأمين ضد البطالة و ١٠٠ دولار إضافية كاستحقاقات شهرية للعاطلين عن العمل.

جيم - التعليم

٥٢ - إن التعليم في جزر فرجن إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والنصف والسادسة عشرة. وتتولى إدارة التعليم في الإقليم إدارة ١٩ مدرسة في سانت توماس و ١٧ مدرسة في سانت كروا^(٤٨).

٥٣ - وبدأت اللجنة المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عقد جلسات بشأن مشروع قانون يأذن لوزير الداخلية بالدخول في عقد إيجار طويل الأجل مع حكومة الإقليم لإنشاء أول مدرسة على جزيرة سانت جون^(٤٩). وأُعلن في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عن الإذن بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كمنحة اتحادية للمساعدة التقنية من أجل إجراء مختلف الدراسات في موقع مقترح في أملاك كاثيرينبرغ^(٥٠).

٥٤ - وكما ذكر سابقا، فإن مجموعة الحوافز الاتحادية التي مُنحت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ شملت ٦٧ مليون دولارا، على أن ينفق ٨١ في المائة منها على المبادرات التعليمية في الإقليم.

٥٥ - ووفقا للخطاب الذي ألقاه الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٩، فقد أظهرت سجلات الأداء السنوية زيادة قدرها ١٦ في المائة في عدد طلاب السنة الثالثة الذين بلغوا مستوى الكفاءة في القراءة، في حين ازدادت الكفاءة في مجال الرياضيات بنسبة ٨ في المائة بين طلاب السنة الثالثة، و ١٢ في المائة بين طلاب السنة الخامسة^(٥١).

٥٦ - وتمتلك جامعة جزر فيرجن حرما جامعا على جزيرة سانت توماس وآخر على جزيرة سانت كروا، ويدرس فيها نحو ٢ ٤٠٠ طالب ما بين متفرغ وغير متفرغ. وهي تقدم برامج لنيل درجة البكالوريوس في ٣٣ ميدانا، كما تقدم برامج لنيل درجة الماجستير

(٤٩) FNS Daybook، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، (<http://www.fnsg.com>).

(٥٠) Caribbean Net News، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

في مجالات التعليم، وإدارة الأعمال والإدارة العامة، إضافة إلى تقديمها في الآونة الأخيرة برنامجاً لنيل درجة الماجستير في العلوم البحرية والبيئية^(٥١).

دال - الصحة العامة

٥٧ - ووفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية، فإن ٥٠ في المائة من جميع السكان المقيمين بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ليس لديهم تغطية بالتأمين الصحي، مقارنة بـ ١٧ في المائة على الصعيد الوطني^(٥٢).

٥٨ - وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٨، فقد بلغت الخطة الحكومية للتأمين الصحي ما مجموعه ٩٦,٥ مليون دولار، بحيث تدفع حكومة الإقليم ٦٥ في المائة من أقساط خطة التأمين بينما يدفع الموظفون الحكوميون ما تبقى، أي ٣٥ في المائة. وستزيد تكلفة الخطة لتبلغ ١٠٣,٨ ملايين دولار للسنة المالية ٢٠٠٩^(٥٣).

٥٩ - وعلى عكس البر الرئيسي للولايات المتحدة، فإن برنامج ميديكيد (برنامج الرعاية الصحية الممول من الموارد الاتحادية وموارد الولايات والمخصص للأفراد المنخفضي الدخل والأسر المنخفضة الدخل) ليس برنامجاً للاستحقاقات في الإقليم، مما يعني وجود حد أقصى للتمويل الاتحادي. وفي شهادة قدّمت في اجتماع تناول الشؤون الجزرية في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قال الحاكم ديجونغ إن التمويل الاتحادي لميديكيد المقدم إلى الإقليم أبعد ما يكون عن الكفاية، وطلب الحصول على مزيد من الدعم الاتحادي "لضمان ألا يتلقى أشد السكان في الأقاليم احتياجاً معاملة أقل سخاءً من المعاملة التي يتلقاها أشد السكان احتياجاً في الولايات المتحدة"^(٥٤).

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ضم الحاكم ديجونغ صوته إلى أصوات حاكمي كومونولث جزر ماريانا الشمالية وغوام في طلب معاملة عادلة ومنصفة للأقاليم الجزرية التابعة للولايات المتحدة بخصوص الزيادات المؤقتة في النسبة المئوية للمساعدة الطبية الاتحادية. وبمقتضى قانون إيجاد فرص العمل وتقليص معدل البطالة لعام ٢٠٠٨ الذي صدق عليه مجلس النواب، فإن الأقاليم غير مؤهلة للحصول على الزيادات الإضافية في النسبة المئوية للمساعدة الطبية الاتحادية المتاحة للولايات الـ ٥٠ ولقاطعة كولومبيا^(٥٥). وبالنسبة لأموال

(٥١) www.uvi.edu

(٥٢) St. Thomas Source، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٥٣) المرجع نفسه، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٥٤) www.guamgovernor.net، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

الحفز الاقتصادي الاتحادي المتاحة للإقليم لعام ٢٠٠٩، فقد أدرج مبلغ ٩,٢ ملايين دولار كأموال إضافية لبرنامج ميديكيد على مدى سنتين^(٥٥).

٦١ - وافتتح في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مركزاً جديداً لأمراض القلب في جزر فرجن. بمستشفى خوان ف. لويس في سان كروا بتكلفة قدرها ١٨,٥ مليون دولار، وبمساحة قدرها ٢٥ ٠٠٠ قدم مربع. ويرى الكثيرون أن المركز قفز بالإقليم إلى الطبقة العليا من نظام الرعاية الصحية بمنطقة البحر الكاريبي^(٥٦).

٦٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، دخلت حكومة جزر فرجن في اتفاق مدته ثلاث سنوات مع شركة أدوية مقرها الدانمرك، وهي من الشركات العالمية الرائدة في مجال أبحاث السكري ورعاية المصابين به، وذلك لتعزيز التوعية بمرض السكري والوقاية منه في جزر فرجن. ويشمل الاتفاق تقديم منحة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الإقليم يتم صرفها على مدى ثلاث سنوات^(٥٦).

هاء - الجريمة ومنع الجريمة

٦٣ - ووفقاً للخطاب الذي ألقاه الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٩، فقد شهد عام ٢٠٠٨ انخفاضاً في معدل جرائم القتل، وزيادة في عدد الاعتقالات، والمزيد من المحاكمات الناجحة التي أدت إلى وضع مزيد من المجرمين في السجون، كما زادت مصادرة البنادق بمعدل ثلاثة مرات. ووصل معدل جرائم القتل في جزر فرجن بالنسبة إلى الفرد في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢ جريمة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان المقيمين، مقارنةً بالمعدل الوطني البالغ ٥,٥ جريمة قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ مقيم، وظل الإقليم واحداً من أكثر الأماكن عنفاً في الولايات المتحدة^(٥٧).

٦٤ - وعلى الرغم من استخدام ضباط شرطة مساعدين ومتقاعدين، فإن الإقليم لا يزال يواجه تحديات ناتجة عن نقص في عدد الموظفين في هذا القطاع، ولكن نطاق جهود التوظيف توسع ليشمل المتقدمين للتوظيف من خارج الجزيرة^(٥٨).

(٥٥) The Virgin Islands Daily News، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٥٦) The Virgin Islands Daily News، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، و [www.governordejongh.com/news/archive/](http://www.governordejongh.com/news/archive/2009/02/index.html)

(٥٧) The Virgin Islands Daily News، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٥٨) الخطاب عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٩، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٦٥ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، خصصت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب بالدولة القائمة بالإدارة مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل نظام "٩١١" جديد للاتصالات في حالات الطوارئ للإقليم. ومن المتوقع أن يكلف المشروع المتعدد السنوات بكامله ما مجموعه ٩,٥ ملايين دولار^(٥٩).

٦٦ - وأعلن المدعي العام للإقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أن إدارة العدل بالإقليم كانت قد تلقت أكثر من ٦٧٩ ٠٠٠ دولار في شكل منح اتحادية للمساعدة في تطوير وتحسين عدة برامج ومبادرات لإنفاذ القوانين على نطاق الإقليم بأكمله^(٦٠).

سادساً - البيئة

٦٧ - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، نشرت الرابطة الوطنية للحدائق وحفظ الطبيعة تقريراً جاء فيه أن منتزه الإقليم الوطني والمعلم الوطني للشعب المرجانية معرضان للخطر، ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى مشاريع عمرانية يضطلع بها على الأراضي المملوكة ملكية خاصة داخل حدود المنتزه وعلى الأراضي المتاخمة لها. وأشار التقرير إلى شواغل تتصل بتأثيرات تغير المناخ العالمي على الشعب المرجانية الحساسة، وحذر من أن المشاريع العمرانية داخل حدود المنتزه تسببت في تفاقم مشكلة إلحاق الضرر بأنواع غير المحلية، فضلاً عن تفتت موائل الحياة البرية. وأشار التقرير أيضاً إلى أن النقص المزمع في التمويل وفي ملاك الموظفين قد حد من قدرة دائرة المنتزهات الوطنية على حماية هياكل المنتزهات التاريخية والنظم الإيكولوجية البحرية^(٦١).

٦٨ - وتواجه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تكرر حدوث الأعاصير والفيضانات، بجانب وقوعها داخل المنطقة المعرضة لمخاطر الزلازل. وتقدم الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ برامج للتخفيف من حدة الطوارئ والتأهب والاستجابة لها والتعافي منها في الإقليم من خلال وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ.

٦٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، استيقظ الناس في كل من جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبورتوريكو المجاورة على زلزال قوي ضرب المنطقة. وذكرت مصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة أن قوة الزلزال بلغت ٦,١ درجات على مقياس ريختر. ووفقاً للمسؤولين المعنيين بالكوارث في جزر فرجن

(٥٩) Caribbean Net News، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٦٠) المرجع نفسه، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٦١) States News Services، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

البريطانية، لم يُبلغ عن حدوث أضرار كبيرة أو إصابات جسيمة^(٦٢). وقد بلغ التمويل الاتحادي لوكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ للسنة المالية ٢٠٠٩ نحو ٤ ملايين دولار^(٦٣).

٧٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وخلال إعصار عمر حاولت السلطات احتواء حوادث الانسكاب النفطي بعد أن غرق ٤٠ زورقا أو جرفت المياح إلى الشاطئ. وتسببت العاصفة في أضرار بقيمة تزيد عن ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لحقت بالطرق في سانت كروا ودمرت أكثر من ١٠٠ من أعمدة الكهرباء في المنطقة الشرقية^(٦٤).

سابعاً - المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء

ألف - منظومة الأمم المتحدة

٧١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٧، بدأت حكومة الإقليم في السعي لإقامة روابط مع الجماعة الكاريبية.

باء - المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء

٧٢ - كما ورد في التقارير السابقة، فقد جرى تناول مسألة استمرار مجلس جزر فرجن المشترك في أداء مهامه، خلال الزيارة التي قام بها الحاكم، جون ب. ديجونغ، إلى جزر فرجن البريطانية في آذار/مارس ٢٠٠٧، عندما أكد التزامه بدعم استمرار المجلس في أداء دوره الحيوي في معالجة المسائل التي تهم الإقليمين^(٦٥). ومن المتوقع عقد اجتماع آخر لمجلس جزر فرجن المشترك في عام ٢٠٠٩.

ثامناً - الشؤون العسكرية

٧٣ - سيكون في الإقليم وجود لخفر سواحل الولايات المتحدة في وقت ما في أوائل عام ٢٠٠٩ عندما يتم تخصيص زورق جديد للإقليم. وسيشارك الزورق في عمليات البحث والإنقاذ، وإنفاذ القانون، والقيام بدوريات لحماية الأمن البحري الوطني ومصائد

(٦٢) Associated Press، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٦٣) Virgin Islands Daily News، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٦٤) Associated Press، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٦٥) <http://www.governordejongh.com/news/archive/2007/03/031506-2.html> (٦٥).

الأسماك/المحميات البحرية، فضلا عن المهام المتعلقة بحظر دخول المخدرات غير المشروعة والمهاجرين الأجانب غير القانونيين إلى الجزر وإلى بورتوريكو^(٥). وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أنشئت في الإقليم أول وحدة احتياط تابعة لجيش الولايات المتحدة. وسيكون قوام الوحدة ٢١ فردا^(٦٦).

تاسعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٧٤ - يوضح الفرع الثاني أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٥ - شرح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المكلف بالشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة حديثاً إلى عضو الكونغرس الممثل لساموا الأمريكية، موقف حكومة الولايات المتحدة المتعلق بمركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، والذي اعتُبر سارياً أيضاً في عام ٢٠٠٨ وذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية مسألة داخلية تهم الولايات المتحدة ولا تدخل في نطاق مسؤولية لجنة الـ ٢٤ الخاصة. وأضاف أيضاً في رسالته أن لجنة الـ ٢٤ الخاصة ليس لها سلطة تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم، بأي وجه من الوجوه، وليس لها ولاية إدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضاً أن الحكومة الاتحادية، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، قد قدمت في الوقت ذاته إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة بيانات مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيرا عن روح التعاون من جانب الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى^(٦٧).

(٦٦) The Virgin Islands Daily News، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٦٧) Samoa News، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٦- في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة القرارات ١٠٨/٦٣ ألف وباء، بدون تصويت، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة الذي أُحيل إلى الجمعية العامة^(٦٨)، وما تلا ذلك من نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)^(٦٩) في الأمر. ويتعلق الجزء حادي عشر من القرار ١٠٨/٦٣ بباء بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وبموجب منطوق فقرات ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

١ - **ترحب** بانعقاد المؤتمر الدستوري لعام ٢٠٠٧، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حالياً؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - **تكرر دعوها** إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي بذلت لمواصلة العمل الذي يضطلع به مجلس جزر فرجن المشترك بين الحكومتين المنتخبتين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية لتعزيز التعاون بين الإقليمين المتجاورين.

(٦٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/63/23).

(٦٩) A/63/408.